طار عليه عارض حاصل بزيادة حرف لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة والفصل بمنزلة عدمها
والاعدام انما تعرف بملكاتها بدا في التعريف بذكر الوصل فقال الوصل عطف بعض الجمل
على بعض والفصل تركه اي ترك عطفه عليه فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون
لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد
تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي حكم الاعراب الذي كان لها مثل كونها خبر مبتدا
او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها اي على الاولى ليدل العطف على التشريك
المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او نحو
ذلك وجب عطفه عليه فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو
ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملتين جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة
والشعر من التناسب الظاهر او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو
زيد يكتب ويمنع او يعطي ويشعر وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله
ونحوه اراد به ما يدل على التشريك كالفاء وثم وحتى وذكره حشو مفسد لان هذا الحكم مختص
بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك والجمعية فان تحقق هذا
المعنى حسن العطف وان لم توجد جهة جامعة بخلاف الواو ولهذا اي ولانه لا بد في الواو من
جهة جامعة عيب على ابي تمام قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين
كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى فهذا العطف غير مقبول سواء
جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع

... عن طريق العشق والمحبة ولا ما حب تفيض حبيب
غيرك ويجوز ان يكون القسم راجعا الى ما نفاه بقوله لا اوكده
ويكون قوله ما زلت ابتداء كلام

منقول

مفعولي علم لان وجود الجامع شرط في الصورتين وقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه
من اندراس هواه بدلالة البيت السابق والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية
للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس
بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم
لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم فلو عطف عليه لزم تشريكه له
في كونه مفعول قالوا فيلزم ان يكون مقول قول المنافقين وليس كذلك و
انما قال على انا معكم لان قوله انما نحن مستهزؤن بيان لقوله انا معكم فحكمه حكمه
وايضا العطف على المتبوع هو الاصل على الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى
محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى
الواو عطفت الثانية على الاولى به اي بذلك العاطف من غير اشتراط امر آخر نحو
دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو
من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو فاذا عطفت
الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة اعني حصول معاني هذه الحروف
بخلاف الواو فانه لا يفيد الا مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي واما
في غيره ففيه خفاء واشكال هو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم
البلاغة على معرفة الفصل والوصل والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى
على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل